المجيد
في إعجاز القرآن المجيد

لابن خطيب زملكان

كمال الدين ، عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري ، الزملكاني

المتوفى ٦٥١ هـ

دراسة وتحقيق

د. شعبان صلاح

كلية دار العلوم / جامعة القاهرة

الناشر

دار الثقافة العربية

٣ ش المبتديان بالسيدة زينب – القاهرة

ت ٣٥٤٣٧٠٦

المجيد

في إعجاز القرآن المجيد

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم
تقديم

الحمد لله الذى علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم الذى أرسله ربه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، ولو كره المشركون ، ومنحه القرآن معجزة باهرةً يزيدها مَرُّ السنين جِدّةً ، ويضيف إليها تعاقب الأيام بهاء ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن نسج على منواله إلى يوم الدين .

وبعد ،

لقد كان تعرفى على هذا الأثر النفيس (المجيد فى إعجاز القرآن المجيد) محض قدر ؛ فلقد كنت – وما زلت – مشغوفا بالكتب التى تتعرض لإعراب القرآن وقراءاته ، ولذا كنت أبحث فى فهارس المخطوطات عن كتب من هذا النوع ، فلفت انتباهى عنوانٌ فى قسم التفسير من فهارس معهد المخطوطات بالقاهرة ، وهو (المجيد فى إعراب القرآن المجيد) لعبد الواحد الزملكانى ، فى ستين صفحة ، فقلت : لابد أن هذا المصنَّف انتقاءٌ لعويص الإعراب فى بعض الآيات الملْبسة . وما إن تصفحته حتى وجدت العنوان مخالفا لما فى الفهارس ، فدفعنى حب الاستطلاع إلى قراءته ، فلم يُكْدِ سعيى ؛ لأنى وجدتُ الرجل نحويا من النحاة قبل أن يكون بلاغيا من البلاغيين – إن صح أن نقسم دارسى العربية القدماء بحسب التخصص ، كما هو الحال فى عصرنا – ، فالنحو يطالعك فى كل صفحة من صفحات الكتاب ، وليس هذا بغريب على رجل تأثر بعبد القاهر الجرجانى ، واقتفى خُطاه ، وعبد القاهر نحويٌّ واعٍ إلى جانب كونه بلاغيا أصيلا . ومن ثم استعنت الله على إظهار هذا الكتاب ، فذُلّلت العقبات ، ومُهدت

السبلُ ، وها هو ذا العمل يرى النور أخيرا ، على الرغم من تفرد النسخة المخطوطة .

وقد كان عملى فى هذا الكتاب على ضربين :

قسم الدراسة : وفيه قدمت نبذة يسيرة عن حياة المصنف وآثاره ، مزيلا بعض اللبس فى اسمه ، ومدققا فيما نسب إليه من مؤلفات ، كما وثقت نسبة الكتاب إليه معتمدا على مادته مقارنة بكتابه الآخر : (التبيان) الذى نسبته إليه المصادر ، وأغفلت ذكر (المجيد) بين آثاره . ثم تحدثت عن تأثره بعبد القاهر ، وأفردت قضية قصر الصفة على الموصوف بمبحث خاص ؛ لما ورد فيها من خلاف . ثم قدمت تصورا موجزا للقضايا النحوية فى الكتاب ، والتى غطت جل أبواب النحو المعروفة . وفى النهاية وصفت نسخته الوحيدة ، ووضحت خطتى فى نشره .

قسم التحقيق : وفيه قدمت النص مضبوطا ، سليما من التصحيف والتحريف ، بعيدا عن العوج والأمت ، عاريا عن السقط وانتقال النظر ، موثقا الآراء من مصادرها ، ومخرجا الشواهد من مظانها ، ومعرّفا بما تصورته غير معروف من الأعلام ، ومعلقا على ما رأيته من القضايا متطلبا للتعليق . ثم كانت خاتمة العمل المعتادة ، وهى تقديم فهارس فنية لشواهد الكتاب ، وأعلامه ، وقضاياه ، فثبت بمصادر الدراسة والتحقيق ومراجعهما .

وأما بعد

فقد بذلت فى هذا العمل ما رأيته لائقا به من جهد ، فإن أكن قد وُفّقت فالفضل كله لله ، وإن تكن الأخرى فحسبى سلامة القصد ، وصدق الاجتهاد ، والله وحده المستعان ، وعنده وحده عدل الميزان .

د. شعبان صلاح

القاهرة فى شهر المحرم ١٤١٠ هـ

الموافق : شهر أغسطس ١٩٨٩ م

أولا : الدراسة

تعريفٌ بالمصنِّف

أ – حياته

(هو كمال الدين ، عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف ، الأنصارى ، الزملكانى (نسبة إلى زملكان : قرية بغوطة دمشق ، وأهل دمشق يسمونها زملكا) السّماكى ، الشافعى . يلقب بأبى المكارم ، وأبى محمد ، واشتهر بـ(ابن خطيب زملكان) أو (ابن خطيب زملكا) . كان قوى المشاركة فى فنون العلم ، خيّراً ، متميزا ، ذكيا ، سريّا ، اشتهر بعلم البيان الذى غلب عليه . يعرف فى بعض المصادر باسم (ابن الزملكانى) بيد أن هذا الاسم ألصق بحفيده : كمال الدين ، أبى المعالى ، محمد بن على بن عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف بن نبهان ، الأنصارى ، الشافعى ، المتوفى سنة ٧٢٧ هـ[١] ، ولعل هذا هو السر فى نسبة بعض كتب الجد إلى الحفيد ، أو العكس .

أفادت بعض مصادر الترجمة أنه له شعرا حسنا ، وقد عثر محققا (التبيان) و (البرهان) على قصيدة رائية له محفوظة فى مكتبة ليدن ، وهى الأثر الشعرى المعروف له حتى الآن[٢] .

توفى بإجماع المصادر سنة إحدى وخمسين وستمائة[٣] .)

---

(١) راجع فى ترجمة الحفيد : طبقات الشافعية /٥ : ٢٥١ – ٢٥٩ ، والدرر الكامنة /٤ : ٧٤ – ٧٦ ، مرآة الجنان/٤ : ٢٧٧ ، وشذرات الذهب/٦ : ٧٨ ، ٧٩ ، وهدية العارفين/٢ : ١٤٦ ، والأعلام /٦ : ٢٨٤ .

(٢) راجع القصيدة فى التبيان /١٠ ، ١١ ، والبرهان /١٣ – ١٥ .

(٣) راجع فى ترجمته :
طبقات الشافعية للسبكى /٥ : ١٣٣ ، ومرآة الجنان لليافعى /٤ : ١٢٧ ، ١٢٨ ، وبغية الوعاة للسيوطى /٢ : ١١٩ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطى/٧٥٥ ، والسلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزى/١ : =

ويلاحظ أن بعض المصادر ذكرته باسم (عبد الواحد بن خلف)[٤] ، وهو من قبيل قول النبى – ﷺ – :

أنـــا النبـــى لا كذبْ أنـا ابـن عبـد المطلبْ

كما ورد محرفا باسم عبد الواحد بن عبد الله بن خلف ، والتحريف فى اسم أبيه[٥] .

كما يلاحظ أن ابن العماد ذكر فى وفيات سنة ٦٥٠ هـ « الخطيب كمال الدين ، عبد الواحد بن خلف بن نبهان ، خطيب زملكا ، جد الشيخ كمال الدين ابن الزملكانى[٦] » .

وواضح أن فى النص تحريفا ؛ فالخطيب هو والد الشيخ عبد الواحد ، وهو عبد الكريم ، وليس عبد الواحد ، كما ورد فى النص المطبوع .

ب – آثاره :

ترك ابن خطيب زملكان مؤلفات لم يُعرف منها إلا ما يتصل بالبيان والمعانى والبديع وإعجاز القرآن ، ومؤلفاته التى أوردتها المصادر هى :

١ – التبيان فى علم البيان المطلع على إعجاز القرآن/ وقد حققه الأستاذ الدكتور أحمد مطلوب والأستاذة الدكتورة خديجة الحديثى ونشر فى العراق سنة ١٣٨٣ هـ / سنة ١٩٦٤ م .

٢ – البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن/ وهو الكتاب الذى نسب أيضا لحفيده .[٧] وقد حققه الأستاذان السابقان ، ونشر فى العراق أيضا سنة

---

٣٨٩ ، وشذرات الذهب لابن العماد /٥ : ٢٥٤ ، وهدية العارفين /١ : ٦٣٥ ، ومعجم المؤلفين /٦ : ٢٠٩ ، والأعلام /٤ : ١٣٦ ، وكشف الظنون /٢٤٢ ، ٣٤١ ، ٤٣٨ ، ١٨٨٣ ، ١٩٨٧ ، وإيضاح المكنون /٢ : ٥٣٠ .

(٤) انظر : كشف الظنون /٢٤٢ .

(٥) انظر : البحر /٣ : ٢٣ .

(٦) راجع : شذرات الذهب /٥ : ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٧) هدية العارفين /٢ : ١٤٦ .

١٣٩٤ هـ/ سنة ١٩٧٤ م ، وفى تقديمهما له أوردا أدلة لا شك فيها تثبت أنه للجد لا للحفيد .

٣ – المجيد فى إعجاز القرآن المجيد ، ولم يُشر إليه أحدٌ ممن ترجموا له سوى محققى التبيان والبرهان اللذين ذكراه باسم « المفيد فى إعراب القرآن المجيد »[٨] اعتمادا على فهارس معهد المخطوطات دونما رجوع إلى أصل النص – وسنفرده بحديث فيما بعد .

٤ – المنهج المفيد فى أحكام التوكيد .[٩]

٥ – المفضل على المفصل فى دراية المفصل .[١٠]

٦ – رسالة فى « الخصائص النبوية » .[١١]

٧ – شرح التنبيه ، ذكره هو فى كتابه (البرهان) ، وأحال عليه .[١٢] والفضل فى إبراز اسم هذا المؤلَّف بين مصنفاته يعود إلى محققى البرهان .[١٣]

٨ – نهاية التأميل فى أسرار التنزيل[١٤] ، وقد ورد اسمه محرفا تحت اسم « نهاية التأمل » تارة[١٥] ، و « نهاية التأسيل أخرى »[١٦] ، وعن هذا الكتاب نقل أبو حيان فى البحر المحيط ، فقال[١٧] : « وقال الشيخ كمال الدين ، عبد الواحد بن عبد الله (كذا) بن خلف ، الأنصارى ، فى كتابه الموسوم بنهاية التأميل فى أسرار التنزيل : قد اعترض على النحاة فى قولهم : لما حذف (يُقال)

---

(٨) التبيان /١٢ ، والبرهان /٢٢ .
(٩) كشف الظنون /١٨٨٣ ، وهدية العارفين /١ : ٦٣٥ ، ومعجم المؤلفين /٦ : ٢٠٩ .
(١٠) هدية العارفين /١ : ٦٣٥ ، وإيضاح المكنون /٢ : ٥٣٠ ، ومعجم المؤلفين /٦ : ٢٠٩ .
(١١) انفرد بذكره الزركلى فى الأعلام /٤ : ١٧٦ .
(١٢) راجع البرهان /٧٤ ، ٢٦١ .
(١٣) السابق /٢٢ ، ٢٣ .
(١٤) كشف الظنون /١٩٨٧ ، ومعجم المؤلفين /٦ : ٢٠٩ .
(١٥) كشف الظنون /٤٣٨ .
(١٦) هدية العارفين /١ : ٦٣٥ .
(١٧) البحر /٣ : ٢٣ ، ٢٤ .

حذفت الفاء بقوله تعالى ﴿ **وأما الذين كفروا أفلم تكُنْ آياتى تُتلَى عليكم** ﴾ تقديره : (فيقال لهم : أفلم تكن آياتى تتلى عليكم) ، فحذف (فيقال) ولم تحذف الفاء ، فلما بطل هذا تعيَّن أن يكون الجواب ﴿ **فذُوقوا العذابَ بما كنتم تكفرون** ﴾ ، فوقع ذلك جوابا له ولقوله ﴿ **أكَفَرْتُمْ** ﴾ ، ومن نظم العرب إذا ذكروا حرفا يقتضى جوابا له أن يكتفوا عن جوابه ، حتى يذكروا آخر يقتضى جوابا ، ثم يجعلون لهما جوابا واحدا ، كما فى قوله تعالى : ﴿ **فإمّا يأْتِيَنَّكُم منّى هُدًى فمن تبِعَ هُداىَ فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون** ﴾ ، فقوله ﴿ **فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون** ﴾ جوابٌ للشرطين ، وليس (أفَلَمْ) جواب (أمَّا) ، بل الفاء عاطفةٌ على مقدر ، والتقدير : أأهملتكم فلم أتلُ عليكم آياتى . انتهى ما نقل عن هذا الرجل ، وهو كلام أديب لا كلام نحوى » . وقد فند أبو حيان هذه الآراء .[١٨] .

وقد نسب له محققا (التبيان) و (البرهان) مؤلفا باسم (عجالة الراكب فى ذكر أشرف المناقب)[١٩] ، ولا أدرى : من أين استقيا هذه النسبة ؟ ، فالكتاب منسوب لحفيده فى هدية العارفين[٢٠] ، وإيضاح المكنون[٢١] ، والأعلام[٢٢] ، وهو من حيث التخصص أقرب إلى الحفيد منه إلى الجد .

---

(١٨) السابق /٢٤ ، ٢٥ .
(١٩) التبيان /١٢ ، والبرهان /٢٢ .
(٢٠) ج ٢ ص ١٤٦ .
(٢١) ج ٢ ص ٩٢ .
(٢٢) ج ٦ ص ٢٨٤ .

توثيق نسبة الكتاب

لم تتعرض المصادر التى ترجمت لابن خطيب زملكان – على ندرتها – لذكر اسم هذا الكتاب ، أو نسبته إليه . وكان تفرّد النسخة المخطوطة من هذا المؤلَّف مثيرا – فى البداية – لبعض الشكوك حول كونه له ، إذ لا تؤازرها نسخة أخرى ، وإن كان لفظه صريحا فى مقدمة هذا العمل بأنه اختصارٌ لكتابه الآخر : (التبيان) ، حيث يقول فى ص٦٨ : « وبعد ، فإن كتابى المترجَم بـ (التبيان فى علم البيان) عظمت فوائده ، وكثرت فرائده ، وحيدٌ فى صناعته ، فريدٌ فى صياغته . وقد استخرت الله فى اختصاره ، مع التصريح بما اشتمل عليه من الضوابط فى إعلانه وإسراره ؛ ليسهل على مُعانيه ضبطُ مَعانيه ، و [الوقوف] على قواعده ومبانيه ، والله الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وقد سمّيته بـ (المجيد فى إعجاز القرآن المجيد) » ا.هـ .

ومنذ الصفحات الأولى فى قراءتى لكتاب (التبيان) مُقَارَنًا بـ (المجيد) وأنا أمسك بالدليل تلو الدليل على صحة نسبة (المجيد) لابن خطيب زملكان ؛ فالتقسيمات واحدة ، والعناوين بعينها إلا النادر ، وأغلب العبارات بنصها إلا ما اقتضاه الاختصار ، والشواهد – فى الأغلب الأعم – هى هى دونما تغيير ، والتعليقات عليها تحمل أكثر من إشارة على أن مؤلف الكتابين واحد ، إلى حد يمكننى معه القول : إن فى كل صفحة من صفحات (المجيد) أكثر من دليل على صحة نسبته لصاحبه . ونقدم بعض هذه الأدلة :

١ – فى ص ٣٢ من التبيان يقول : « المقدمة الثانية فى بيان حصر مواقع الغلط فى اللفظ . اعلم أن مدار ذلك على ثلاثة أمور : الجهل بالأدلة الإفرادية والإعرابية أو مواقع التركيب ؛ لأنه إذا عرف موضوع اللفظ المفرد ، وموضوع ما عرض له من علم الإعراب ، وما عرض له من التركيب ، عرف اللفظ من جميع وجوهه ، فاستحال الغلط إذ ذاك » .

وفى ص٦٩ من المجيد يقول « البحث الثانى : فى بيان حصر مواقع الغلط فى اللفظ ، ومنشؤه الجهل بالأدلة الإفرادية أو الإعرابية أو مواقع التركيب ؛ لأنه إذا عرف الجهات الثلاث عرف اللفظ من جميع وجوهه » .

٢ – فى ص ٧٣ من التبيان يقول : « الركن الأول فى الدلالات الإفرادية . المقصود منها فى هذا الركن بيان ما يتعلق الغرض فيه فى هذا الفن ، وفيه أبواب ثلاثة : الباب الأول فى الحقيقة والمجاز ، فنقول : اللفظ إما أن يراد به ظاهره فى ذلك الاصطلاح ، وهو كالأسد إذا أريد به الحيوان المفترس ، أو غير ظاهر ، وهو المجاز . ثم المجاز مداره الأعم على أقسام ثلاثة : الكناية ، والاستعارة ، والتمثيل » .

وفى ص ٧٣ من المجيد يقول : « وأما الأركان فثلاثة : الأول فى الدلالات الإفرادية ، وفيه ثلاثة أبواب : الباب الأول فى الحقيقة والمجاز . متى أريد باللفظ ظاهره فى ذلك الاصطلاح فهو الحقيقة ، وإلا فهو المجاز ، كالأسد إذا أريد به الحيوان المفترس . ومدار المجاز على الكناية والاستعارة والتمثيل » .

٣ – فى ص ٣٧ ، ٣٨ من التبيان يقول : « وليست الكناية منحصرة فى هذا الضرب ، بل قد تجىء على وجه آخر ، وهو أن يأتوا بالمراد منسوبا إلى أمرٍ يشتمل عليه مَنْ هى له حقيقةً ، كقول زياد الأعجم :

إن السماحةَ والمروءةَ والنَّدَى فى قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابنِ الحشْرَجِ »

وفى المجيد ص ٧٣ ، ٧٤ يقول : « وتجىء الكناية على وجه آخر ، وهو أن يأتوا بالمراد منسوبا إلى أمرٍ يشتمل عليه من هى له حقيقةً ، كقول زياد الأعجم .. الخ » .

٤ – فى ص ٤٤ من التبيان يقول : « القسم الثالث : التمثيل . وهذا إنما يكون مجازا إذا جاء على حد الاستعارة – مثاله قولك للمتحير : فلانٌ يُقَدِّمُ رِجْلًا ويؤخر أخرى . ولو قلت (إنه فى تحيُّره كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى) لم يكن من باب المجاز . وكذلك قولك لمن [فى النص المطبوع : من] أخذ فى عملٍ لا يحصل البغية : أراك تنفخ فى غير ضرم ، وتخط على الماء ، والمراد : أنت كمن

يفعل هذا . ومنه : مازال يفتل الذروة والغارب حتى بلغ منه مراده » .

وفى المجيد ٧٦ ، ٧٧ يقول : « وأما التمثيل فهو أن تذكر مثالا للهيئة التى عليه الممثَّل له ، كقولك للمتحير : فلانٌ يقدم رجلا ويؤخر أخرى . ولو قلت (هو فى الحيرة كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى) لم يكن من باب المجاز ؛ لتصريحك بأداة التشبيه . ومنه : أراك تنفخ فى غير ضرم ، وتخط على الماء ، وما زال يفتل الذروة والغارب حتى بلغ منه مراده » .

٥ – فى التبيان /٤٦ يقول : « ومن غريب الاستعارة وشريفها أن تجمع بين عدة استعارات ، وقصدُك أن تلحق الشكل بشكله ، وأن يتم المعنى والشبه المراد ، كقول امرىء القيس :

فقلت له لما تَمَطَّى بصُلْبه وأَرْدَفَ أعجازًا وناءَ بكَلْكَلِ

فانظر كيف جعل لليل صلبا قد تمطَّى به ، وثنَّى بذكر الأعجاز التى هى ردف الصلب ، وثلّث بالكلكل الذى عليه يعتمد البعير إذا برك ، فاستوفى لليل جملة أركان البعير حتى خيّل أنه على صورته ، ومراده : تناهى الليل فى الطول » .

وفى المجيد /٧٨ يقول : « ومن شريف الاستعارة أن يجمع بين عدة استعارات ليتم الشبه ، كقول امرىء القيس : [ثم ذكر البيت] ، فاستوفى لليل جملة أركان البعير ، وخيل أنه على شكله » .

٦ – فى التبيان /٤٦ ، ٤٧ تحت عنوان « تنبيه » قال : « لا يعزب عن فهمك أنك إذا ألبسْتَ المستعارَ حرفَ التشبيه فقد خلعت عنه ثوب الاستعارة ، كقولك : فلانٌ كالأسد ، فإن قلت : فأيهما أبلغ معنى ؟ قلت : الاستعارة ؛ لادّعائك أن ذاته يجب أن تكون الشجاعة لها غير منفكة عنها ، لا أنَّ الشجاعة حصلت لمعنى عارض لمفرد هذا الجنس . ومن الفائق الرائق أن يقع لك تشبيه شيئين بشيئين كبيت امرىء القيس :

كأن قلوبَ الطير رَطْبًا ويابسا لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحشَفُ البالى »

وفى المجيد /٧٨ يقول تحت عنوان « خاتمة » : إذا ألبست المستعار حرف التشبيه فقد خلعت عنه ثوب الاستعارة ؛ لإشعاره بأن صفة المشبه به عارضة

لمفرد هذا الجنس ، ومن فائقه أن يجمع بين تشبيه شيئين بشيئين كقول امرىء القيس ... » .

٧ – فى التبيان /٥٠ يقول تحت عنوان « إشارة » : « كما أن المعارف متفاوتة فى مراتب التعريف فكذلك النكرات متفاوتة فى مراتب التنكير ؛ فكل نكرة هى أعم من غيرها فهى أبهم منه فى الوضع » .

وفى المجيد /٨٠ يقول : « وكما أن المعارف متفاوتة فى مراتب التعريف ، وكذلك النكرات متفاوتة فى مراتب التنكير ، فكل نكرة هى أعم من غيرها فى الوضع فهى أبهم منه » .

٨ – فى التبيان /٥١ يقول : « ومن ههنا ظهر ذهول الفخر الرازى فى حدّه المطلقَ بأنه الدالُّ على الحقيقة من حيث هى هى من غير أن تكون فيه دلالة على شىء من قيود تلك الحقيقة ، سلبا كان ذلك القيد أو إيجابا » .

وفى المجيد /٨١ يقول : « وبهذا يظهر ضعفُ حدِّ الفخر الرازى المطلقَ بأنه الدالُّ على الحقيقة من حيث هى هى من غير أن يكون فيه دلالة على شىء من قيود تلك الحقيقة ، سلبا كان القيد أو إيجابا » .

٩ – فى التبيان /٥٥ يقول تحت عنوان « إشارة » : « لـ (كل) مع النفى حالٌ لا يكون مع الإثبات ، وذلك لأن النفى إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجهٍ تَوَجَّهَ ذلك النَّفْىُ إلى ذلك التقييد ، كما إذا قلت : جاءنى القومُ مجتمعين ، وقال المخاطب : لم يأتوك مجتمعين ، كان نفيه متوجهاً إلى الاجتماع دون الإتيان ، حتى لو أراد أن ينفى الإتيان من أصله كان من شأنه أن يقول : إنهم لم يأتوك أصلا » .

وفى المجيد /٨٣ يقول : « وله مع النفى حالٌ ليس له مع الإثبات ؛ لأن النفى ينصرف إلى القيد دون أصل الحكم ، كما فى قولك : لم يجىء القوم مجتمعين . ولو أردت نفى أصل الحكم لقلت : لم يأتوا أصلا » .

١٠ – فى التبيان /٦١ يقول : « ومن قسم الحرف حرفُ الإثبات ، وهى (إنّ) ، والمثال فيه قول بعض العرب :

فغنِّها وهْى لك الفداءُ
إن غِناءَ الإبلِ الحداءُ

فذِكْرُهُ (إنَّ) رابطٌ بين الجملتين ، حتى كأن الكلامين قد أُفرغا فى قالب واحد » .

وفى المجيد /٨٨ ، ٨٩ يقول : « ومن قسم الحرف (إنّ) ، وتفيد ربطا بين الجملتين حتى تتنزلا منزلة الجملة الواحدة ، نحوقوله :... »

١١ – فى التبيان /٦٢ يقول تحت عنوان « إشارة » : « من خواصّها [يقصد إنَّ] أن تهيىء النكرة للحديث عنها ، كقوله :

إن شواءً ونشوةً وخَبَبَ البازِلِ الأُمُونِ

ولو حذفت (إنّ) وقلت (شواء ونشوة) لم يكن كلاما . ولو كانت النكرة موصوفة ازداد حسنها بدخول (إنّ) ، نحو :

إن دهرًا يُلُفُّ شملى بسُعْدَى لَزَمَانٌ يَهُمُّ بالإحسانِ »

وفى المجيد ٩٠ يقول تحت عنوان « تنبيه » : « ولها من الخاصة أن تهيىء النكرة للحديث عنها ، كقوله : إن شواءً ... ، ويزداد حسن النكرة موصوفة ، نحو : إن دهرا .... »

١٢ – فى التبيان /٦٥ يقول عن (إنما) : « وقال أبو إسحاق الزجاج : والذى أختاره فى قوله تعالى : ﴿ **إنما حرَّمَ عليكم الميتة** ﴾[1] أن تكون (ما) هى التى تمنع (إنّ) من العمل ، يكون المعنى : ما حرم عليكم إلا الميتة ، إلا أن (إنما) تأتى إثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه . وقال أبو على : التقدير فى البيت : وما يدافع عن أحسابكم إلا أنا أو مثلى . قال عبد القاهر : لم يعنوا بذلك أنهما بمنزلة المترادفين . ويبين لك أنهما لا يكونان سواء أنه ليس كل كلام يصلح

---

(١) سورة البقرة : آية ١٧٣ .

فيه (ما) و (إلا) [فى الأصل : « ما » إلا] يصلح فيه (إنما) . ويوضح لك ذلكِ قوله تعالى : ﴿ **وما من إله إلا الله** ﴾[٢] ، وقولك (ما أحدٌ إلا يقول ذلك) ، وكذلك أيضا لا تصلح (ما) و (إلا) فى كل كلام يصلح فيه (إنما) [فى النص : لا تصلح « ما » إلا فى كل كلامٍ تصلح فيه (إنما) ، وهو خطأ] ، كقولك : إنما هو درهمٌ لا دينار . ولو قلت (ما هو إلا درهم لا دينارٌ) لم يكن شيئا » .

وفى المجيد /٩٢ ، ٩٣ يقول : « قال أبو على : تقديره : ما يدافع عن أحسابكم إلا أنا أو مثلى . وقال الزجاج : (إنما) تأتى إثباتا للمذكور ونفيا لما سواه . قال الجرجانى : ولم يعنوا أنهما كالمترادفين ، وإلا لصح استعمال (إنما) فى قوله سبحانه : ﴿ **وما مِنْ إلهٍ إلا الله** ﴾[٢] ، ولصلح (ما) و (إلا) فى نحو : إنما هو درهمٌ لا دينارٌ » .

١٣ – فى التبيان /٨١ يقول تحت عنوان « إشارة » « إذا دخل (ما) و (إلا) على المبتدأ والخبر كان الحصر للثانى ، ويكون الأمر معهما أثبت منه مع (إنما) ؛ تقول : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، فتكون قد اختصصت القيام من بين الأوصاف التى تتوهم أن زيدا عليها ، وتقول : ما قائمٌ إلا زيد [فى النص المحقق : ما قام إلا زيدٌ ، وهو تحريفٌ ؛ لأن الحديث دائر عن المبتدأ والخبر] فيكون المعنى أنك اختصصت زيدا بكونه موصوفا بالقيام ، فقد قصرت فى الأول الصفة على الموصوف ، وفى الثانى الموصوف على الصفة » .

وفى المجيد /١٠٤ يقول تحت عنوان مماثل : « حكم المبتدأ والخبر – إن توسط بينهما إلا – حكم الفاعل والمفعول فى أن الحصر للثانى ، فإن أخرت الخبر فقد قصرت الصفة على الموصوف ، وإن عكست فقد قصرت الموصوف على الصفة » .

ولو لم يكن معنا سوى هذه النقطة دليلا على أن (المجيد) لابن خطيب

---

(٢) سورة آل عمران : آية ٦٢ .

رمكان لكانت كافية ، لأنه عتنق فى هذين الكتابين ما يخالف ما عليه جمهور البلاغيين ، وهى القضية التى سنفرد لها مبحثا فيما بعد .

١٤ – فى التبيان /٨٦ يقول عن النفى بـ (لا) و (لن) : « ومما يفرق لك بين الحرفين أن (لن) لنفى المظنون حصوله ، و (لا) لنفى المشكوك فيه ، وهذا يُعْلِمُكَ أن (لن) آكَدُ فى النفى على ما قاله الزمخشرى ، وإن كان زمانها أقصر » .

وفى المجيد /١٠٨ يقول : « ومما يفرق لك بين الحرفين أن (لن) لنفى المظنون حصوله ، و (لا) لنفى المشكوك فيه ، وهذا يُؤذنك أن (لن) آكَد فى النفى » .

١٥ – فى التبيان /٩٠ يقول تحت عنوان « تنبيه » : « كأنى بك تطلب الضبط لمواقع (إن) التى تصح أن تخلفها الفاء عندما قرع سمعك اختلاف الأمثلة وانقسامها إلى ما تصح فيه الفاء وإلى ما لا يصح . والذى نُعوّل عليه فى الضبط أن كل جملة دخلت عليها لتقوية جملة سابقة مقرّرة لها فإن الفاء تصح مكانها ، مثل قوله تعالى : ﴿ **إن زلزلةَ الساعةِ شيءٌ عظيمٌ** ﴾[٣] فإنها مؤكدة لمقصود قوله سبحانه : ﴿ **يأيُّها الناسُ اتَّقُوا ربكم** ﴾[٣] ولِمَ أُمروا أن يتقوا ؟ وقوله تعالى : ﴿ **وصَلِّ عليهم إن صلاتَكَ سَكَنٌ لهم** ﴾[٤] فإن جملتها بيانٌ لمعنى أمر النبى – ﷺ – بالدعاء لهم » .

وفى المجيد /١١١ ، ١١٢ يقول : « والضابط فى الحلول أن كل جملة دخلت عليها (إنّ) لتقوية جملة سابقة فإن الفاء تصح مكانها ، نحو : ﴿ **إن زلزلَةَ الساعةِ شيءٌ عظيمٌ** ﴾ فإنها مؤكدة لمضمون ﴿ **يأيُّها الناس اتقوا ربكم** ﴾ ولم أمروا أن يتقوا ؟ ، وكذا : ﴿ **وصلِّ عليهم إن صلاتَكَ سَكَنٌ لهم** ﴾ » .

١٦ – فى التبيان /٩٧ يقول « ومما يكاد يلزم تقديمه (مِثْل) و (غيرُ) نحو : مثلك يكون الكرماء ، وغيرك يُخشى ظلمه ، ونحو ذلك مما لا يقصد فيه

---

(٣) سورة الحج : الآية الأولى .

(٤) سورة التوبة : آية ١٠٣ .

(مثل) إلى إنسان سوى الذى أضيف إليه ، ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله فى الصفة كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكره أو أن لا يفعل » .

وفى المجيد /١١٦ يقول « ومما يكاد يلزم التقديم (مثل) و (غير) ، نحو : مثلك يكون الكرماء ، وغيرُك يُخشى ظلمه ، ونحو ذلك مما يقصد به إلى أن من كانت هذه صفته فمقتضى حاله ذلك » .

١٧ – فى التبيان /٩٨ يقول : « الفن الثانى : فى خبر المبتدأ . اعلم أن الخبر يكون معرفة ونكرة ، ومعنى الإخبار بهما مختلفٌ ؛ فإذا قلت (زيدٌ منطلق) كان كلامك مع من لم يعلم انطلاقا من زيد ولا من غيره ، فأنت تفيده ذلك . وإذا قلت : (زيدٌ المنطلقُ) كان كلامك مع من عرف وقوع انطلاق ، فأنت تعرّفه أنه كان من زيد دون غيره » .

وفى المجيد ١١٧ يقول : « الفن الثانى : فى خبر المبتدأ . لا يخفى أن الخبر قد يكون معرفة ونكرة ، ومعنى الإخبار بهما مختلفٌ ؛ فإذا قلت : (زيدٌ منطلقٌ) كان كلامك مع من لم يعلم انطلاقا لا من زيد ولا من غيره ، بخلاف ما إذا عُرِّف الخبر ، فإن الإخبار يكون مع من عرف وقوع انطلاق ، لكنه يجهل ممن هو ؟ فتحصّل ما كان معلوما له على وجه الجواز معلوما على وجه الوجوب » .

١٨ – فى التبيان /١٠٢ ، ١٠٣ يقول تحت عنوان « إشارة » : « ليس بواجب أن يكون كل معرفة مبتدإٍ به مبتدأ ، بل ذلك أكثرىٌّ ، يؤذنك بذلك قول أبى تمام :

لُعابُ الأفاعى القاتلاتِ لُعابُهُ وأَرْىُ الجنَى اشْتارتْهُ أَيْدٍ عواسِلُ

فلو جعلت لعاب الأفاعى مبتدأ أفسدت كلامه ... الخ »

وفى المجيد /١٢٠ يقول تحت عنوان « تنبيه » : « ليس كل معرفة مبتدإٍ به مبتدأ ، يؤذنك بذلك قول أبى تمام : لعاب الأفاعى ..... فلو جعلت لعاب الأفاعى مبتدأ لأفسدت المعنى .. الخ » .